مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

14 الحياة تحت الماء

إعداد:

الدكتور/ خالد أبو عيشة

مدير التخطيط والدراسات الحضرية

UNDP شعوب متمكنة. أمم صامدة.

League of Arab States

UN WOMEN

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

مقدمة

تؤكد الآراء الحديثة الواردة في أدبيات التنمية على أن نجاح برامج التنمية وضمان إستدامتها، وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية والتواؤم معها، مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداد وطبيعة تأهيله. وتعتبر المرأة العربية عنصراً مهماً في عملية التنمية في منطقتنا العربية . وإذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلا بد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية الشاملة وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي الذي يضعها في موضع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها[1]. وفي معظم الدول بل اكثرها تلعب المناطق الساحلية دورا أساسياً في الانتاج الاقتصادي للدول, وتساهم الى حد كبير في الناتج المحلي للدول. ألا أن التحدي الاكبر في هذة المناطق يكمن في حسن التخطيط والادارة المتكاملة التي تهدف الى التنمية الشاملة المستدامة, ويلعب العنصر البشري دوراً هاما في تحقيق اهداف التنمية المستدامة, ولما كانت المرأة ركيزا وعنصرا مهما في عملية التنمية , فان دورها بات يشكل احد مفاصل لتنمية المستدامة. ويعتبر عمل المرأة في مجال الادراة الساحلية المتكاملة *(ICZM)* والتي تدعو بشكل عام للحفاظ على المحيطات والموارد الساحلية بهدف الاستغلال الامثل للموارد الساحلية ضمن إطار من التنمية المستدامة تدعيم لقدرة المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . كما يعطي مؤشراً واضحاً على تفهم المرأة بدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية خاصة إذا ما أدركنا أن دورها في هذه المؤسسات في تطور مستمر نظراً لما وصلت إليها المرأة العربية من قدرة على الأداء .

أ- خلفية عامة

محيطات العالم تمتد على ما يقارب 70 بالمئة الارض في خطر جراء الصيد الجائر الذي أستنزف المخزون السمكي ويؤذي ايضأ الى خروج النظم الإيكولوجية البحرية عن توازنها، كما أن التلوث وتحمض المحيطات قد أدى الى تفاقم المشكلة. ومع إرتفاع درجات حرارة مياة المحيطات والبحار جراء التغير المناخي أذى لذوبان القمم الجليدية ,ورفع مستويات مياة سطح البحر، الامر الذي يهدد التجمعات السكانية في كل مكان. على المدى الطويل، ستؤدي هذة التغيرات المحيطية الى تحولات واضحة في المناخ على مستوى العالم . والى الان , معظم الآثار المباشرة لهذة التهديدات يمكن الشعور بها في المجتمعات الساحلية ومن بين اولئك , الذين يعتمدون على المحيطات لسبل العيش وكسب الرزق.

النساء يشكلن 47% من المائة وعشرون مليون إنسان من الذين يعملون في قطاع صيد الأسماك، ويفقن من حيث العدد الرجال في كل من مصايد الأسماك البحرية على نطاق واسع مشكلين بذلك ما نسبتة 66% من إجالمي الايدي العاملة و54% في المصايد الداخلية الصغيرة الحجم.[2] ومع ذلك فان النساء ما زلن إلى حد كبير يتركزن في وظائف ذوي المهارات المتدنية وذوي الأجور المنخفضة وضمن فئة العمالة غير المنتظمة والموسمية في مجال التجهيز والتعبئة والتغليف والتسويق. بالاضافة لذلك فأنهن كثيرا ما يعملون دون عقود أو حماية حقوق الصحة والسلامة والعمل, كما ان المرأة تكسب ما يقرب من 64 % من الحد الادنى للاجور عن نفس الاعمال التي يقوم بها الرجال في قطاع الاستزارع السمكي[3]. فالنساء يواجهن مخاطر تدهور المحيطات ولديهن القليل من الممتلكات والبدائل لكسب الرزق والعيش الكريم و في وضع اقل قدرة على مجابهة خسارة الموارد الطبيعية. لابد لإستراتيجيات الحفاظ على المحيطات والبحار واستدامتها أن تستجيب لإنقاط الضعف المرأة و مفاهيم محدودية التمثيل للمرأة في مجال علوم المحيطات أن يتم تصحيحها لتعكس التمثيل العادل ما بين الجنسين للوصول الى حلول اكثر نجاعة وقدرة على مجابهة التحديات والمخاطر في مجال حماية البيئة البحرية والموارد الساحلية لاستدامتها للاجيال القادمة.

---

[1] *مرصد: ورقة عمل حول- دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات الغير حكومية*

[2] *http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-14-life-below-water*

[3] *http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-14-life-below-water*

تمتد المنطقة العربية على ما يقارب خمسة الاف ميل من السواحل الغربية لشمال أفريقيا غرباً إلى الخليج العربي وبحر العرب شرقاً ومن البحر الأبيض المتوسط في الشمال إلى أفريقيا الوسطى في الجنوب حيث تبلغ المناطق العربية حوالر5.25 مليون ميل مربع اثنين وسبعين في المئة أراضيها في أفريقيا وثمانية وعشرين في المائة في آسيا،و يمتد العالم العربي بين القارتين الامر الذي جعل منه واحد من المناطق الأكثر استراتيجية في العالم حيث ان السواحل الطويلة تعطيه الوصول إلى الممرات المائية الحيوية على الأطلسي والبحر االمتوسط، والخليج العربي،وبحر العرب، وخليج عدن والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

وفي مجال الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية نجد ان المناطق العربية تتفاوت من دولة الى اخرى من حيث والقدرات ,السياسات, البرامج , الخطط ,التشريعات والقوانين التي تدعوا الى الاستغلال الامثل للموارد الساحلية ضمن أطر من التنمية المستدامة . ولقد إستطاعت دول شمال افريقا والمغرب العربي وسورية ولبنان والاردن وفلسطين وما يطلق عليها(*MENA* Region) من تحقيق تقدم ملموس في المحافظة على البيئة البحرية نتيجة مشاركة هذة الدول مع دول شمال شمال البحر المتوسط في تنفيذ برامج ومشاريع منبثقة عن إستراتجيات يورو متوسطية .مثل برنامج الدعم الفني لدول البحر المتوسط *(METAP)* و خطة عمل *(Blue Plan)*حيث تم تنفيذ هذة البرامج على مستوى إقليمي الامر الذي ساهم في تبادل الخبرات ورفع القدرات في مجال الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية من خلال تطبيق مفاهيم مبادئ الادارة الساحلية المتكاملة.

لكن بمراجعة وتحليل هذة الخطط والاستراتيجيات الوطنية في دول شمال افريقيا والشرق الاوسط من المنظور النوع الاجتماعي نجد انه لا ما زال دور المرأة ضئيل في هذة الاستريجيات والبرمج مقارنتة مع تلك المجودة في الدول الاروبية المطلة على البحر المتوسط . ففي المناطق العربية مازال دور المرأة يقتصر على مشاريع وبرامج التوعية والثقيف قصيرة المدى, اضف الى ذلك فلم تكن هدة الاستراتيجيات ذات إستجابة للنوع الاجتماعي - *non responsive to gender strategies*الامر نفسة في الطرف الاخر من المشرق العربي حيث الهيئة الاقلميمة للمحافظة على البحرالاحمر وخليج عدن *(PERSGA)* والهيئة الاقليمية لحماية البيئة البحرية *(ROPME)* .

مما تقدم يمكن القول بشكل عام بانة ما زال دور المرأة مغيب ولا يوجد مساوة من حيث الفرص والادوار بين الجنسين سواء في التشريعات او الخطط والبرامج . وعند تحليل هذة البرامج والخطط كما ونوعا من منظور النوع الاجتماعي نجد ان الفرص المتاحة امام المرأة أفضل في مناطق شمال افريقيا والمشرق العربي من حيث "بناء القدرات وفتح حوارات متعلقة بالمرأة " ففي إطار مشروع يموله الاتحاد الأوروبي، ضمن آلية الجوار للمجتمع المدني نجد أن هنالك دور للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النهوض بدور المرأة في المجتمع في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لتبادل خبرتها مع منظمات أخرى في المنطقة. حيث يأتي ذلك ضمن مبادرة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل المساواة بين النساء والرجال في جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال تعزيز قدراتها على حشد صناع القرار والرأي العام من أجل الدفاع والنهوض بحقوق المرأة، فضلا عن المشاركة في رصد السياسات المتعلقة بالمرأة.

مما تقدم, نجد ان أنخراط دول شمال أفريقيا ومنطقة شرق المتوسط ضمن منظومة الادراة الساحلية المتكاملة التي تنفذ ضمن إطر ومشروعات في دول جنوب وشمال البحر المتوسط كان لة اثار ايجابية على دور المرأة في الحفاظ على المحيطات والموارد الساحلية في هذة المناطق العربية. غير ان الواقع في باقي المناطق العربية ما زال ضعيف الى حدا ما. فدور المرأة العربية ما زال مقتصراً على مشاريع نشر التوعية والتقيف البيئي في المحافظة على الموراد الساحلية وحماية الموائل الساحلية مثل تلك التي تنفذ من خلال الهيئة الاقليمية للمحافظة على البحر الاحمر وخليج عدن حيث يعتبر البرنامج الإقليمي للتربية والإعلام البيئي أحد البرامج الرئيسة التى تقوم بها الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لأداء إحدى مهامها الأساسية المتمثلة في رفع الوعي البيئي لدى أبناء الإقليم من أجل المساهمة في المحافظة على البيئة البحرية والساحلية والإستفادة من مواردها بطريقة مستدامة.

ب. **الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية لتحقيق تنمية مستدامة وإثر ذلك على وضع المرأة العربية** لا شك في ان الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية ومنع التلوث البحري والحد من الصيد الجائر لتحقيق تنمية مستدامة وخلق توزان ما بين النظم الإيكولوجية البحرية ، سوف يساهم الى حد كبير في تحقيق سبل العيش الكريم للمرأة العربية وبالتالي فان دورها ومشاركتها في الحفاظ على المحيطات والبحار والموراد البحرية وتحقيق اهادف التنمية المستدامة وبما لا ينفصل عن وضعها وداوارها في المجتمع بصورة عامة .حيث تشير الدرسات والابحاث الحديثة الى مدى تاثر المراة بشكل عام بالتغيير المناخي والذي بدورة يؤثر سلباً على الموارد الساحلية ونظام البيئة البحرية ويسبب في تحمض المحيطات مما ينعكس سلبا على الحيود المرجانية التي تعتبير مصدر غداء ودواء للانسان في كثير من البلدان, وهدا الامر لة تبعات سلبية اجتماعية

واقتصادية على من يعتمدون على الموارد الساحلية في كسب الرزق في المجتمعات الساحلية والتي تشكل المراة ما يزيد عن 50 بالمئة من سكان تلك المناطق سواء كان ذلك في الدول المتقدمة اوالنامية. إلا ان قابللية الاصابة والتعرض لاخطار الكوارث الطبيعية وما ينجم عن ذلك من أثار سلبية بصروة مباشرة وغير مباشرة على المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية هي اكثر من ما يواجه الرجال في نفس المحيط الاجتماعي . وفي الدول النامية في اغلب الاحيان المراة تكون مغيبة وبمعزل عن انظمة الاندار المبكر واقل توعية ومعرفة بالاخطار الكامنة والناجمة عن التغيير المناخي , ناهيك عن ان حاجات المراة غالبا ما يتم تجاهلها في فترة ما بعد الكارثة الطبيعة. ولقد اشارت عدة دراسات الى ان المراة وعلى نحو غير منتناسب تعاني من الظروف الجوية القاسية والتغيير المناخي وجراء التوزيع غير العادل للادوار والموارد والسلطات وخصوصا في الدول النامية.

وما يزيد الامر تعقيدا في وجه المراة ويجعلها اكثر قابلية للاصابة من التغيير المناخي هو انها في معظم الدول النامية تكون المسؤولة عن رعاية الاطفال والامور المنزلية وهو ما يقوض فرصها من الناحية الاقتصادية وكسب الرزق والعيش الكريم مقارنة مع الرجل. ففي دراسة أعدت سنة 2007 *Neumayer and Plümper, "The Gendered Nature of Natural Disasters"* حيث أظهرت نتائج هذة الدراسة بأنة وبالمعدل فان الكوراث الطبيعية تؤدي بحياة النساء اكثر من الرجال وتؤثر سلبا على مستويات أعمار المراة مقارنة بالرجل... كذلك اظهرت هذة الدراسة بأن السبب الرئيسي في زيادة قابلية الاصابة لدى المراة مقارنة مع الرجل تعود في اغلب الاحيان الى الوضع الاقل مكانة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمرأة والاسباب مرتبطة بالناحية الثقافية السائدة في ذلك المجتمع وليست بالنواحي البيولجوية والفسيولوجية للمرأة.

وبالنظر الى واقع المراة في المناطق العربية, نجد أن الوضع لايختلف كثيرا من حيث قابلية الاصابة للتغير المناخي فعلى الرغم من ان المناطق العربية لاتعتبر مصدر انبعاثات لتاني اكسيد الكربون مقارنة ما الدول الصناعية إلا انها تعاني كغيرها من الدول النامية من تبعات التغيير المناخي وما يسببه من تدهور على الموارد الساحلية جراء ارتفاع منسوب مياة المحيطات البحار والانهار وما يتبع ذلك من الفيضانات, فارتفاع منسوب المياة في المحيطات والبحار يؤدي الى تملح تربة السواحل وبالتالي تقليل حجم إنتاج المحاصيل الزارعية في المناطق الساحلية ولذلك أثر سلبي على المياة العدبة الجوفية . ويؤدي ايضا تأكل التربة الساحلية والنظام البيئي البحري مما يقود الى فقدان المخزون السكمي وتردي البنية التحيتية في الموائل الساحلية. وفي تقرير نشر على الشبكة العنكبوتية بتاريخ 2011/12/7 *cope17report on climate change in the Arab world* ويشير الى ان التغيير المناخي يشكل خطر في تقليل الفقر والنمو الاقتصادي ويهدد تنفيذ برامج التنمية في المناطق العربية في

العقود الحديثة مشيرا بذلك الى مسودة تقرير البنك الدولي التي قدمت في مؤتمر Cope 17 الذي عقد في مدينة دوربان في جنوب افريقيا. وعند التطرق لإثار عدم التناسبية *Disproportionate effects* يشير التقرير الى ان التغير المناخي يؤثر بصروة غير متناسبة على الفقراء ولة اثار سلبية كبيرة على الحياة اليومية للمراة العربية,حيث أن الفقراء هم الاقل قدرة على الاستجابة وتجهيز مساكنهم لمواجهة الظروف الجوية القاسية. ويعطي التقرير مثال على ذلك من جمهورية اليمن حيث ان النساء يطرن للسفر للمسافات طويلة من اجل الحصول على مصدر مياة قابل للشرب وفي بعض الاحيان تأخد بعض الرحل سبع ساعات في اليوم الواحد.

" النساء هن الاكثر انخراط بالزارعة ولكن الاقل في اتخاد القرارات" تعلق بذلك *Verner وتضيف*ايضا " يجب ان نتصرف الان- مع بعضنا وبطريقة مختلفة وتؤكد " القابل للاصابة يجب ان يؤخد في الحسبان عند رسم السياسات".(*verner*)

ونخلص بالقول بأن المراة العربية تسطيع كغيرها من نساء الدول النامية والمتقدمة أن تلعب دور فعال ومحوري والتكيف مع التغيير المناخي. فالنساء يستطعن أن يقدن الجهود الرامية للاستغلال الامثل للموارد الساحلية في الدول النامية وإقتصاديات الاسواق الصاعدة حيث انهن يشكلن ما نسبتة 80% من المشتريات اليومية العائلية ولهن الدور القيادي في اختيار كل ما من شائنة التقليل من اثر التغيير المناخي. بالتالي فان المشاركة الكاملة للمرأة في إتخاد القرار والنشطات التي تهتم في الحد من اثر التغيير المناخي والمحافظة على المحيطات والبحار أمر ضروري ولن نستطيع ان نكون قادرين على مجابهة التحديات الناشئة عن التقلبات المناخية وتحقيق اهداف الالفية بمساهمة الرجل فقط, فمساهمة المراة سوف تضاعف الاثار الايجابية(تزاجان هالونين , الرئيس السابق لجمهورية فلندا) ولتعظيم الاثار الايجابية الناجمة عن الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية *بهدف تحقيق التنمية* المستدامة والاستغلال الامثل للموارد الساحلية , فانة لابد ان تقوم الحكومات وصناع القرار في المانطق العربية من دمج النوع الاجتماعي في السياسات التي ترسم للحفاظ على المناطق الساحلية والبرامج التى توضع للحد من تقلبات المحيطات والتغيير المناخي بحيث يكون هنالك دور ومساواة في الادوار والفرص والمكتسبات ما بين الرجل والمراة . وبامكان المناطق العربية الاستفادة من تجارب دول أخرى مثل دولة ليبيريا على سبيل المثال وليس للحصر, حيث قامت هذة الدولة من خلال برنامج (Liberia Rising 2030) بالتركيز على المناطق الساحلية والتجمعات السكانية فيها وإعطائها اولاوية التطبيق من خلال هذا البرنامج وتم تحديد أربعة أهداف لة و كما يلي:

- تطوير وتطبيق سياسات تراعي النوع الاجتماعي في الاستزراع السمكي والادارة والمتكاملة للمناطق الساحلية.
- تنفيذ دراسات للهشاشة وقابلية الاصابة النوع الاجتماعي في المناطق الساحلية لاستخدامها في التخطيط الساحلي ووضع هدة الدراسات للاستخدام العام
- وضع برامج مراقبة فعالة ومتوزانة من حيث النوع الاجتماعي للمناطق البحرية والساحلية
- تنفيذ برامج لاعادة احياء غابات نبات الشورى وو ضع هدة البرامج تحت تصرف المراة

ومن بعض الامثلة الناجحة أيضا من منطقتنا العربية في مجال الحفاظ على المحطيات والبحار والموارد الساحلية بهدف تحقيق تنمية مستدامة والدور الدي تلعبة المراة في تحقيق اهداف الحفاظ على الموارد الساحلية من خلال المشاركة الحقيقية والفاعلة في قيادة الجهود ونقل المعرفة وبناء القدرات الى جانب الرجل تلك التجربة التي تمت في الاردن من خلال الجمعية الملكية للغوص البيئي والتي قامت بالتعاون مع برنامج الدعم الفني المقدم من الوكالة السويدية للتنمية(Sida) بتنفيد برنامج بناء قدرات على مستوى دول حوض البحر المتوسط تحت عنوان " التنمية الساحلية المستدامة المتكاملة" بهدف تمكين المجتمعات الفقيرة في المناطق الساحلية واخد حاجاتهم وحقوقهم ضمن خطط وبرامج تخطيط وتنمية المانطق الساحلية . فاعلى الرغم من ان البرنامج التدربي لهذا المشروع لم يشر صراحتاً الى تمكين النوع الاجتماعي في مخرجات ومكونات التدريب وبناء القدرات إلا ان حجم مشاركة الفتيات في هذا البرامج كان واضحا,الامرالذي ساهم الى حد كبير من زيادة المعرفة والوعي لدى المراة في ما يخص الادراة الساحلية المتكاملة . ولقد نتج عن هذا التدريب أن تم مأسسة نهج الادارة الساحلية المتكاملة في السطلة المحلية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة, وهنالك ترتيبات مؤسسية وقانوية قيد الاجراء تهدف الى دمج حماية البيئية الساحلية في نظام الحوكمة المحلي للسلطة. لقد شارك في هذا البرنامج من مدينة العقبة الاردنية عدد كبير من الفتيات من اللواتي كن يعلمن في مجال التخيطيط الحضري والتنمية البشرية والادارة الموارد الساحلية ومن عدة جهات حكومية وخاصة من مدينة العقبة بالاضافة الى طلبة الجامعة الاردنية فرع العقبة كلية العلوم البحرية والبيئية الساحلية وبفضل هذا التدريب المستمر طويل الامد فقد يكون هنالك مستقبل افضل ودورالمراة اكثر فعالية و قيادي في نقل تجارب الدول وافضل الممارسات والتدريب المتخصص في مجال الادارة الساحلية المتكاملة مما سيساهم في وضع افضل للاجيال القادمة .

مثال اخر ناجح عن مساهمة المرأة العربية في مجال الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية لتحقيق التنمية المستدامة من دولة تونس حيث وبالتعاون مع منظمة الاغدية والزارعة (FAO) من خلال الجهود المنظمة الرامية الى التغلب على مشكلة عدم المساوة مابين الجنسين في قطاع صيد الاسماك حيث لعبت منظمة الفاو دور محرك وفعال في منح النساء العاملات في جمع المحار البحري أن يكن ممثلين في مجالس جمعيات ومجموعات التطوير الانتاجي للمحار البحري فعلى الرغم من أن قيمة الصادرات للمحار البحري التونسي بالمتوسط تبلغ 1.25 مليون امريكى في السنة، وجامعي المحار الحرفيين، الذين هم في معظمهم من النساء، الا ان كسبهم قليل جداً كما ان لديهم ضعف القدرة على المساومة داخل نظام أكبر يتميز بالوسطاء أو رسوم النقل غير عادلة، ناهيك عن عدم الاهتمام الرسمي، ولا تدريب لهن. و عندما تم إعداد مجموعات التنمية للمحار في عام 2004 بعنوان التقنية الصحية،التتبع، والمشاكل الإدارية والتنظيمية في سلسلة القيمة للبطلينوس(المحار)، كان أعضاء المجلس بجميع الفئات من الرجال. وبين عامي 2008 و 2011، قدمت منظمة الأغذية والزراعة ومجموعات المرأة لجامعي المحار بالدعم التقني لهن وساعدتهم على تنظيم أنفسهن. وأرسلت اثنين من النساء في زيارة دراسية لجمعية هواة جمع المحار المرأة في المغرب، التي تفاوضت بنجاح بأسعار أكثر إنصافاً وتكاليف. ثم أن هذه المرأة التونسية تبادل تجاربهم مع زملائهم، الذين بدأوا بتعبئة للتغيير والبدء في التفاوض للحصول على أسعار أفضل وانخفاض تكاليف النقل. وكنتيجة لهذا المشروع , فلقد ازداد ذخل المراة العاملة في تونس في مجال جمع وبيع المحار البحري الى مايزيد عن 22 بالمئة سنوياً

ج. التحديات التي تواجه المرأة العربية في لعب دورهام وحيوي في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية لتحقيق تنمية مستدامة.

في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يشهدها العالم العربي، فلقد كتب ونشر الكتير عن التحديات التي تواجهها المرأة العربية في العديد من مجالات الحياة وأي دور ريادي يمكن أن تؤديه بجانب الرجل في مجتمع ما زال يتحفظ من دورها القيادي والسياسي؟ و هل ستعترف المجتمعات العربية بالمرأة ضمن من يستحقون المكافأة، كونها واحدة من المؤثرات في التغيير ؟ أم أنها ستكون أول من يضحى بها بعد تحقيق أي نجاح سياسي وأول من سيعود إلى الصفوف الخلفية ؟لا يمكن الاختلاف عما حققته المرأة العربية من تقدم وإنجازات وما وصلت إليه من مكانة مشرفة بفضل جهودها وكفاحها وطموحها لتقلد مواقع الريادة، وفرض حضورها في المجتمع السياسي على الرغم من التحديات الكبرى التي واجهتها وتواجهها والتقاليد المتحجرة التي تعيق مسيرتها(*خالد الشرقاوي السموني2015*). كما اعتبر المفكر صادق جواد سليمان في إحدى مقالاته بأن " العالم

بأسره قد أفاق على حقيقية أن في تحجيم وضع المرأة تحجيم لوضع المجتمع . أن في تفويت الاستفادة القصوى من المواهب والقدرات النسوية *تفويت* للاستفادة القصوى من المواهب والقدرات المختزنة في الرصيد وفي مجال الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية لتحقيق تنمية مستدامة , فان التحديات التي توجهها المرأة بشكل عام والمراة العربية خصوصاً في المنطقة العربية تعود في جدورها الى بناء قدرات المرأة و التعليم والوعي والفقر وفي بعض الاحيان الزواج المبكر وما يتبعة من اعباء اسرية على المرأة في حياتها اليومية. في معظم الاحيان يكون التحدي ناجم عن مفاهيم خاطئة ذات بعد اجتماعي تقاليد سائدة في المجتمعات وليس لضعف في التكوين الفسولوجي او البيولوجي للمرأة. ومما سبق ذكرة في هذة الورقة وبالتركيز والتحليل على الجوانب الاساسية والعلمية انجاح برامج وخطط الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية لتحقيق التنمية المستدامة وطبيعة التحديات التي تواجة تحقيق الاهداف المرجوة وادا نظرنا الى هذة التحديات من منظور النوع الاجتماعي ومدى تأثيرها في خلق الظروف والبئية الملائمة الى لعب المرأة العربية دور هام في هدا المجال فانة يمكن تصنيف التحديات الى عدة مستويات وضمن إطر مختلفة والتي اذا ما تم معالجتها فانة بالامكان تقليص قابلية الاصابة لذى المرأة في المناطق الساحلية وزيادة فرص الدخل لها وتمكينها من لعب دور قيادي والمشاركة الى جانب الرجل في رسم السياسات وتخاد القرارات .

ومن هنا يمكن القول بأن التحديات التى تواجها المراة العربية يمكن تصنيفها الى نوعين من التحديات وهما التحذي الذاخلي وعلى المستوى الفردي ويشمل التعليم والفقر وبناء القدرات والعادات والتقاليد و التحدي الخارجي الذي تفرضه البئية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية االمحيطة بالمرأة. فالتحدي الذاخلي يكمن بما يلي:

- التعليم في بكافة مراحلة لما قبل وأثناء المرحلة الجامعية, حيث تبلغ نسبة الاميية بين الذكور في الوطن العربي 25 بالمئة وبين الاناث 46 بالمئة حسب مقال نشر لبشير العبيدي
- ففي التعليم الجامعي مازالت مخرجاتة في معظم المناطق العربية غير مرتبطة بحاجة السوق بشكل عام وفي مجالات علوم البحار الادارة الساحلية تعتبر ضئيلة وغير محفزة من حيث عدد الاناث اللواتي يتخصصن في مجال البيئة البحرية مقارنة مع بعض الدول النامية في شرق أسيا كالفلبين اوفي أمريكا اللاتنية
- برامج بناء القدرات لجريجي الجامعات في مجالات العلوم البحرية والادارة الساحلية في المناطق العربية ما زالت غير محفزة للاناث ولا تراعي متطلبات النوع الاجتماعي في مدخلاتها ومخرجاتها وبالتالي عدم تكافؤ فرص العمل ما بين الجنسين

- ما زال ينظر الى انخراط المراة في مجالات العلوم البحرية في المناطق العربية على انة تخصص غير ملائم لقدراتها الفسولوجية والبيولوجية
- اما في التحدي الخارجي والناجم عن القصور في التشريعات والرؤيا السيايسية الاجتماعية لمتخذي القرار فهو كما يلي:

- **في الجانب المؤسسي والتشريعي :**

تحجيم وضع ودور المراة في رسم السياسات وصنع القرارات التي تساهم في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية وتحد من أثر التغيير المناخي وتدهور النظام البيئي في المناطق الساحلية اذ انة وحسب ما تشير الدراسات والابحاث " لا نسطيع مواجهة تحديات التغيير المناخي وتحقيق اهداف التنمية الالفية بمساهمة الرجال فقط , فمساهمة وجهود المرأة تضاعف الاثر"(*Tarja Halonen*) وتكمن أهمية القضية في كونها مؤشراً دقيقاً على درجة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وإقرار مبدأ المناصفة وعلى تغير الصورة النمطية للمرأة العربية وزيادة تمثيلها في مواقع صنع القرار بصورة عادلة تتناسب مع مسيرتها العملية وتأهيلها العلمي وحضورها الفعال وتقليل قابلية الاصابة عندها

- عدم إستجابة السياسات والقرارات والتشريعات الناظمة والمعمول بها في المناطق الساحلية للنوع الاجتماعي في معظم المناطق العربية.

- **ثانيا" في الجانب التطبيقي**

- ضعف دور المرأة وعدم وجود المساوة مع الرجل في قيادة الجهود وتطبيق الخطط والبرامج والمشاريع التي تنفذ في المناطق الساحلية بهدف المحافظة والتنمية والاستدامة
- عدم وجود خطط تنفيذية تشجع على مشاركة المرأة في حماية الموارد الساحلية والتكيف مع التغيير المناخي
- إنحصار دور المراة العربية في برامج التوعية والتقيف ذات العلاقة
- عدم توفر فرص العمل والمشاريع الصغيرة التي تهدف الى تشغيل المراة العربية وتساهم في الحد من الفقر والبطالة في قطاع النساء في المجتمعات الساحلية
- غياب مؤشرات القياس الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى تقيس دور المراة من الناحية الكمية النوعية في مدخلا ومخرجات برامج وخطط الحفاظ على المحيطات والبحار والموراد الساحلية والتنمية

المستدامة على المدى القريب والمتوسط والبعيد في بعض القضايا وربطها بالسياسات العامة وفهمها وتحليلها من منظور جندري، والتعرف على المعيقات التي تحد من تقدمها ووضع الرؤية المستقبلية لهذه القضايا وترجمتها إلى خطط عمل حساسة للنوع الاجتماعي

د. **أهم الفرص المتاحة**

في ظل السعي لانصاف النوع الاجتماعي في مجال المحافظة على المحيطات والموارد الساحلية لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق العربية تدرس هذه الورقة القوى التي تعمل على رسم المستقبل والفرصة المحدودة المتاحة التي يتوجب على النساء التقاطها. كما تعرض لمدارك النساء للوضع الراهن ورؤيتهن للمستقبل. وتورد الورقة ما تقوله النساء حول حاجاتهن الأساسية وحول فرصهن التعليمية والاقتصادية، ومشاركتهن السياسية، وتوقعاتهن حول تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية، وبمراجعة النظريات التنموية المختلفة، والقضايا التنموية ذات العلاقة، مثل التعليم والعمل والصحة والبيئة من خلال بناء مؤشرات متعلقة بتلك القضايا وربطها بالسياسات العامة وفهمها وتحليلها من منظور جندري، والتعرف على المعيقات التي تحد من تقدمها ووضع الرؤية المستقبلية لهذه القضايا وترجمتها إلى خطط عمل حساسة للنوع الاجتماعي، إضافة إلى التحليل المؤسسي لها من مفهوم جندري من خلال تحليل الاستراتيجيات والتشريعات المعمول بها في مؤسسات صنع القرار في المانطق العربية في مجال المحافظة على المحيطات والبحار والموارد الساحلية وبيان وواقع المرأة في هذه المؤسسات مقارنة مع الرجل والفرص المتاحة لها ومشاركتها في القرارات المختلفة وربط كل ما سبق بضرورة تحقيق التنمية المستدامة في المناطق العربية فأنة يمكن القول بأن الفرص المتاحة امام المرأة العربية تكمن في التالي:

اولاً: في الجانب المؤسسي والتشريعي ورسم السياسات

هنالك فرص حقيقية يمكن للمرأة العربية من خلالها لعب دور مؤثر وهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الساحلية من خلال المشاركة سن القوانين والتشريعات على المستوى الوطني ذات الاستجابة للنوع الاجتماعي و ذات علاقة في التخيطيط والادارة الساحلية والمحافظة على البيئة البحرية والاستغلال للموارد الساحلية من الناحية الاقتصادية وتكفؤ الفرص في المشاريع التنموية التي تساهم في الحد من الفقر والبطالة وتساهم في التكيف مع التغيير المناخي . ويمكن الاستفادة من العديد من التجارب الناجحة في التشريع ورسم

السياسات والاستراتيجيات في الترتيبات المؤسسية والتشريعية في التخطيط والادارة الساحلية المتكاملة. ومن افضل التقرير التي نشرت مؤخرا عن الفرص المتاحة امام المراة في الحانب التشريعي ورسم السياسات, التقرير الصادر عن المكتب العالمي للنوع الاجتماعي للاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة فن تطبيق سياسات جنذرية في صناعة القرارت المتعلقة في التغيير المناخي

على المستوى الوطني والاقليمي حيث يشير هذا التقرير في مقدمتة الى ان تطبيق الاتفاقيات الدولية في كل دولة على حدى هو عمل "فني وليس علمي" فهنالك عوامل الاختلاف والتنوع والتحديات لتى تحرك الامور, بالاضافة الى الرغبة السياسة والتمويل الكافي والترتيبات المؤسسية ذات التركيب المعقد كلها تجعل من هدا العمل ياخد الطابع الفني الذي يجب ان يفصل طبقا لمكونات كل بلد على حدى.

ثانيأ: في مجال التنفيذ والتطبيق والرقابة:

قد تكون الفرص المتاحة امام المرأة العربية محدودة مقارنتة مع تلك المتاحة امام العنصر النسائي في الدول التقدمة وكذلك النامية في افريقيا وشرق اسيا والهند . فما زالت البرامج والمشاريع والخطط التي تنفذ في المناطق الساحلية في المناطق العربية تفتقر الى اللاليات والادوات والفرص التي تدعوا الى دور اكبر لمشاركة للمرأة في العديد من النشاطات والبرامج والمشاريع مثل الاستزاع السمكي والصيد او تلك التي تمكن المراة من لعب دور هام في مجال البحث العلمي في مجال البيئية الساحلية والبحرية. بالاضافة لذلك فان مؤسسات البحث العلمي والجامعات التي تدرس التخصصات العلمية في مجال الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية في المناطق العربية ما زالت محدودة وتفتقر الى الابتكار ومازال التعليم يتبع الاسلوب التقلدي في العديد من هذة المؤسسات والجامعات ناهيك عن عدم وجود إسترتجيات تعليم ذات إستجابة للنوع الاجتماعي. ومن هنا نجد ان المشكلة ذات جذور عميقة تبدأ من مناهج التعليم وعدم وجود الاليات تمكين للمراة وإتاحة الفرص امامها في مجال الممارسة المهنية في التخطيط والادارة الساحلية

هـ. تحديد آليات القياس والمتابعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية

لتحديد أليات القياس والمتابعة لتحقيق المساوة بين الجنسين وتمكين المراة العربية من لعب دور فعال ومحوري في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية لتحقيق التنمية المستدامة, فانة لابد من الوقوف مرة اخرى على الخطط والبرامج التي تنفذ في القطاعات الساحلية بهدف المحافظة على البيئة البحرية والتكيف مع التغيير

المناخي من ناحية والاستغلال الامثل للموارد الساحلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. فكلما إستجابت تلك البرامج والمشاريع والخطط للنوع الاجتماعي وكانت ذات اهداف واضحة تتبعها خطوات تنفيذية لتمكين المراة العربية وتحقيق المساوة بين الجنسين في مجال التشريع ورسم السيسات والتطبيق والمشاركة في الابحاث ونشر والوعي والكسب المادي متاحة امام المراة العربية تكون اليات ومؤشرات القياس والمتابعة في إطار الحفاظ على المحيطات والبحار والموراد الساحلية واضحة ويمكن قياسها كماً ونوعاً. و الجدير بذكر هنا انة يمكن الاستفادة من برامج المتابعة والقياس والتعلم المستمر (ccGAPs) في بناء قدرات المراة في مجال اعداد إستراتيجيات فعالة ومجال رصد وجمع البيانات والمعلومات والمراقبة وهدا يتم ليس فقط على مستوى البلد الواحد بل يتعدى ذلك من خلال تبادل الخبرات ونقل التجارب ما بين الدول المشاركة في الخطط التنفيدية (ccGAPs). وفي بعض الاحيان, تكون اجراءات تطبيق هذة الخطط ذات فائدة وتساهم في تحسين التنسيق الاقليمي ما بين الدول المشاركة في تطبيق الخطة. كل ذلك يتم بالتعاون مع المكتب العالمي للنوع الاجتماعي التابع الاتحاد العالمي الحماية الطبيعة ووجوده المستمر في مناطق تطبيق هذة الخطط التنفيدية. وبمراجعتها , فلقد كانت الدول العربية مثل مصر والاردن ولبنان حاضرة بقوة وقامت بطرح موضوع النوع الاجتماعي والتكييف مع التغيير المناخي ضمن اولاوياتها. إلا ان موضوع السواحل والبحار والادارة الساحلية لم يكن حاضراً في اماكن الولاوية في الخطة التفيذية للاردن على الرغم من وجود مناطق ساحلية في الاردن حيث بين جدول الدول (overview of ccGAPs and REDD+ roadmaps) والذي نشر في التقرير (the art of implementation ان دول مثل مصر و ليبيريا وتنزانيا كان موضوع السواحل والادارة الساحلية المتكاملة حاضراً بقوة ضمن مناطق الاولاوية. ففي مصر تم أدارج موضوع الادارة الساحلية المتكاملة ضمن اطار الاستراتيجية الوطنية لدمج النوع الاجتماعي في التكيف مع التغيير المناخي. و تجربة مصر فيها الكثير من الايجابيات والتي يمكن الاسفادة منها وتطبيقها في مناطق عربية اخرى في مجال دمج أعتبارات النوع الاجتماعي في المبادرات والوطنية والسياسات للتكيف مع التغيير المناخي حيث ان ذلك يمكن كل من المرأة والرجل من الحصول على فرص متكافئة لفهم وتبيطق ومشاركة تنفيذ أجراءات وقائية ضد التغيير المناخي وبالتالي الاستفادة من برامج تمويل الحد من اثر التغيير المناخي على المستوى الوطني مما يساهم في الاستدامة الموارد الاقتصادية والاجتماعية .وكما هو مبين في الجدول رقم(1) الذي يسلط الضوء على الخطة التنفيذية (ccGAP) لمصر والتي ادرجت موضوع الادارة الساحلية المتكاملة ضمن مناطق اولاوية التنفيذ .

جدول رقم 1 خطة مصرالتنفيذية (Overview of Egypt cc GAP)

الهدف العام: دمج الاعتبارات الجنذرية والنوع الاجتماعي في مبادرات وسياسات التغيير المناخي حتى يكون لكل من الرجل والمرأة فرص متساوية في فهم ومشاركة وتقرير إجراءات فعالة لتنفيذ نشاطات وقائية وتكيفية مما يتح لاحقا الاستفادة من برامج التكيف مع التغير المناخي المختلفة والتمويل اللازم لها مما يساهم في استدامة الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	
مكان اولالولية التنفيذ الادارةالمتاكاملة للمناطق الساحلية	الاهداف الفرعية • **تطوير الاليات التقييم المالي للمصادر الطبيعية وأثرها على المرأة.** • **تقوية بعد النوع الاجتماعي ذو العلاقة بالادارة الساحلية(CZM) من خلال تأسيس انماط استدامة التعاون في ما بين النساء** • **تأسيس أطر مؤسسية وتشريعية مستدامة للادراة الساحلية المتاكاملة مع الاخد بعين الاعتبار مشاركة المرأة في صناعة القرارات** • تطوير الاليات تمويل مستدامة لدعم تنفيد المشاريع والبرامج الجنذرية في الادارة الساحلية • تعزيز وتحسين القدرة على المجابهة في مجتمعات الصيد ذات العلاقة في التغيير المناخي • تعزيز وتحسين معايير الحد من اثر الكوارث وذلك بدمج أعتبارات النوع الاجتماعي في ذلك

مثال اخر على افضل الممارسات , تجربة دولة تنزانية في هذا السياق وكما هو مبين في الجدول (2) وكيف هي مؤشرات القياس والمتابعة في خطة عمل تنفيدية ذات إستجابة للنوع الاجتماعي في قطاع الادراة المتكاملة للمناطق الساحلية .

(جدول1) مثال لخطة عمل تنفيذية في قطاع المناطق الساحلية ضمن برنامج (ccGAP) لدولة تنزانية

الهدف	خطوات التنفيذ	مؤشرات القياس
تطوير برامج/مشاريع ذات إستجابة للنوع الاجتماعي في مجال التكيف مع التغيير المناخي في المناطق الساحلية	• تشجيع تحضير وتنفيذ خطط تنفيذية مستجيبةللنوع الاجتماعي في مجال التكيف مع التغيير المناخي في جميع قطاعات المناطق الساحلية • تنفيذ الخطط والبرامج التي تتناول موضوع التكيف مع التغيير المناخي في المناطق الساحليةمثل (حماية الشعاب المرجانية ونبات الشورى) • تشجيع وتحسين دور المراة والمشاركة في مشاريع الادارة الساحلية المتكاملة (ICZM) • تدريب المراة واشراكها وتمكينها من المشاركة في الدراسات والابحاث وبرامج المراقبة البحرية • تاسيس شبكة تواصل للنساء العاملات في مجال الادارة الساحلية • بناء قدارات النساء في مجال الادارة والرقابة الساحلية	• عدد الخطط التنفيذية التي تستجيب للنوع الاجتماعي • عدد البرامج المنفذة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي • عدد النساء العاملات والمشاركات في برامج التكيف مع التغيير المناخي • النساء والرجال الدين تم تدريبهم في الاستعمال الامثل للمناطق الساحلية • النساء والرجال الدين إستفادوا من المشاريع (إستفادة انتاجية تدريب او قيمة مادية) • النساء والرجال الدين يشاركون بصورة فعالة في الحفاظ على الموراد البحرية والساحلية

و- *توصيات عملية*

بشكل عام فانة يمكن الوصول الى الاستنتاج التالي فيما يخص دور المراة العربية في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية لتحقيق التنمية المستدامة: في ظل غياب العمل العربي المشترك وتكامل الجهود الرامية الى تفقيض مستوى قابلية الاصابة لدى المراة العربية في المناطق الريفية والحضرية الساحلية وتفوات القدرات والامكانيات ما بين الدول العربية وكذلك الرغبة السياسية لدى متخد القرار من بلد لاخر فان الفجوة ستتسع مابين المناطق العربية وستبقى المراة العربية معرضة للمخاطر واكثر قابلية للاصابة من الرجل.

وحتى نستطيع التغلب على هذا الوضع السلبي فاني أوصي بما يلي:

- تفعيل العمل العربي المشترك من خلال إستراتيجية عربية متكاملة للحفاظ المناطق الساحلية العربية وذات إستاجابة للنوع الاجتماعي والعام 2030
- بناء وتحديث قواعد البيانات والمعلومات وإدارة المعلومات والمعرفة اللازمة للحد من اثر التغيير المناخي وتدهور الموارد الساحلية في المناطق العربية
- اجراء مسوحات وتقييم لقابلية الاصابة لدى المراة في المناطق الساحلية على مستوى الدول
- تنفيذ عدة مشاريع وبرامج فنية وتوعوية على مستوى الدول والحكومات المحلية في المناطق الساحلية والتجمعات الحضرية والريفية منها تهدف الى تحسين دور المراة في الحفاظ على الموائل البحرية وتشجع مشاركتها في رسم السياسات
- انشاء بنك تنموي على مستوى إقليمي لتمويل المشاريع الصغيرة المواجها لقطاع المراة في المناطق الريفية الساحلية من ناحية وتمويل المنح الدراسية للمرأة في مجالات العلوم البحرية والادارة الساحلية من ناحية اخرى
- تحديد وإيجاد وتفصيل مجموعة مؤشرات كمية ونوعية لقياس ومراقبة الاداء ومستوى مشاركة المراة في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية على مستوى الدول العربية

- تفعيل دور القطاع الخاص العامل في القطعات الساحلية وتقديم الحوافزلة مقابل دعم مشاركة المراة في سوق العمل وتكافوء الفرص مع الرجل
- زيادة وتحسين نوعية التعليم في المناطق العربية والعمل على دعم قطاع تعليم الفتيات لخلق جيل واعي وملم وقادر على صناعة التغيير
- الاستثمار في الحد من اثر الكوارث الطبيعية والتكيف مع التغيير المناخي في المناطق الساحلية بهدف تقليل مستويات قابلية الاصابة لدى المراة
- الاستفادة من تجارب الاخرين وخاصة الدول النامية والتي نتشابه معها من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية
- تفعيل وتطبيق خارطة الطريق وخطط العمل التنفيذية(ccGAPs) والاطر الوطنية في المناطق العربية التي تم اعدادها وتطوريها بقيادة المكتب العالمي للنوع الاجتماعي التابع الاتحاد العالمي الحماية الطبيعة(The Global Gender Office of the International Union for Conservation of Nature-IUCN) في مجال النوع الاجتماعي والتغيير المناخي في الدول النامية فمند عام 2011 يتم تطوير خارطة طريق في مجال النوع الاجتماعي و تقليل الانبعاثات الغازية والتصحر وتدهور الغابات بقيادة مجموعة من النساء الرئدات في هذا المجال ومن بينهن نساء من المنطقة العربية , حيث (ccCAPs) خطط شاملة وتستجيب لحاجات المرأة ومن الاهمية بمكان تطبيقيها على المستوى الوطني.حيث أن ذلك سوف يساهم بشكل كبير في تفعيل دور المراة وتمكينها من لعب دور هام في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد الساحلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة والتكيف مع التغيير المانخي واعطاءها الدور القيادي التي تستحقة فالمرأة هي نصف المجتمع.

المراجع :

- مرصد: ورقة عمل حول- دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات الغير حكومي
- www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-14-life-below-water
- Good Practice, polices to eliminate gender inequalities in fish value food chains(FAO) 2013
- Integrated Coastal Zone Management Plan for the Coastal Area between Marsa Matruh and ElSllum Egypt. Vol 1
- The IUCN Report (the Art of Implementation Gender Strategies Transforming National and Regional Climate Change Decision Making
- ورقة عمل حول دور المرأة في التنمية– تجربة مملكة البحرين
- http://www.natureasia.com/en/nmiddleeast/article
- World report spring 2010 Gender Approaches Strengthen Development
- Women and Climate Change –Impact and Agency in human Rights, Security, and Economic development
- مكتب العمل الدولي – المنتدى العربي للتشغيل / ورقة عمل حول التنمية المستدامة للمؤسسات وإستحداث الوظائف في المنطقة العربية
- *cope17report on climate change in the Arab world*
- www.Sida.org.

ملاحظات